

تنفيذ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لخلاصات مؤتمر برلين

(ملحق بيان برلين)

مقدمة

في إطار استعدادها لقمة برلين ووفقاً للولاية المنوطة بها من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبتفويض كامل من الأمين العام للأمم المتحدة، قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتفعيل كل من السلال الست الواردة في تلك الخلاصات وأجرت عملية تخطيط شاملة ترسم خطة عمل يتم تنفيذها قبل مؤتمر القمة وأثناءه وبعده، مع العمل على المضي قدماً في كل سلة على نحو متزامن. وتقدم هذه العملية أيضاً خيارات بشأن الجوانب التي يمكن فيها للدول الأعضاء أن تقدم دعمها وأن تعمل إلى جانب الأمم المتحدة.

ولقد بدأت البعثة في العمل على هذه السلال في إطار آلية المتابعة والتنفيذ التي تم الاتفاق عليها في البيان الختامي لقمة برلين.

• المسار السياسي

ينشد الليبيون في المقام الأول توحيد المؤسسات التنفيذية والسيادية والاقتصادية والمالية والأمنية والعسكرية في البلاد. وتتخرط بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مشاورات مكثفة مع الأطراف الليبية وأعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، فضلاً عن الفعاليات الرئيسية الأخرى للبحث في إمكانية إعادة إنشاء سلطة تنفيذية تؤدي عملها على الوجه الأمثل. كما يجب تمثيل المرأة والشباب تمثيلاً كافياً في جميع المشاورات.

واستناداً إلى المادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي، أطلقت البعثة عملية لإطلاق مسار للحوار السياسي يعقد خارج ليبيا بحلول نهاية كانون الثاني/يناير، ويضم 40 مشاركاً ممثلاً عن الليبيين يتم اختيارهم بعد التشاور مع الفعاليات الرئيسية. وسيدرس هذا المسار إمكانية إصلاح المجلس الرئاسي (2+1) وتسمية رئيس وزراء جديد ونائبه ليكلف بتشكيل حكومة وفقاً للتقاهمات التي تم التوصل إليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في تونس حول اختصاصات كل من المجلس الرئاسي والحكومة.

وسوف يتم عرض الحكومة على مجلس النواب للتصويت على منحها الثقة. وبطبيعة الحال، فإن تشكيل حكومة جديدة سوف يتطلب موافقة جميع الأطراف على حل السلطات التنفيذية الحالية. ويجب أن يتزامن ذلك مع توحيد المؤسسات الوطنية المنقسمة في الوقت الراهن.

سيكون من الأهداف الرئيسية لمجلس النواب أن ينتهي من إصدار التشريع الانتخابي اللازم لإنهاء الفترة الانتقالية. ولدعم هذا الهدف، يجب تمويل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تمويلًا كاملاً وتزويدها بالعدد الكافي من الموظفين. وسيُرسَم المسار السياسي خارطة طريق تهدف إلى تمكين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وضمان تمويلها.

ويمكن أن يخضع الأفراد والكيانات التي تهدد استقرار ليبيا وتعرقل أو تقوض العملية السياسية للعقوبات وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

• المسار الاقتصادي والمالي

من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير متكاملة لتوحيد المؤسسات المالية والاقتصادية الليبية وتعزيز نزاهتها بما يمكنها من أن تصبح أكثر شفافية وقدرة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة. ومن بين التدابير المحددة دعم العمليات الجارية لتوحيد مصرف ليبيا المركزي، ولا سيما عملية المراجعة الدولية لحسابات المصرفين، وتعزيز التواصل على كل المستويات بين مسؤولي المصرفين والتنفيذ الصارم لقانون المصارف، بما في ذلك إعادة التمكين الكامل لمجلس إدارة المصرف المركزي.

ويتعين على المؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء تقديم المساعدة والإرشاد للمؤسسة الليبية للاستثمار في عملية المراجعة التي تشدد الحاجة إليها. كما ينبغي تشجيع المؤسسة الوطنية للنفط على تعزيز الشفافية وتزويدها بالموارد اللازمة لتحديث قطاع النفط.

ويقترح البيان الختامي لقمة برلين مبادرتين اقتصاديتين جديدتين وهما: إنشاء لجنة خبراء اقتصادية ليبية وصندوق ليبي لإعادة الاعمار والتنمية. تتألف اللجنة من مسؤولين وخبراء ليبيين يعكسون التنوع القطاعي والجغرافي في البلاد؛ وتضم اللجنة أمانة عامة مستقلة. وتوفر اللجنة منصة للحوار الشامل وتسمح للمؤسسات القائمة بالعمل تدريجياً على مواءمة السياسات الاقتصادية والمالية مع العمل على بناء الثقة اللازمة لتوحيدها. وقبل انعقاد مؤتمر برلين، عقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في 6 كانون الثاني/يناير 2020 اجتماعاً ضم 19 خبيراً فنياً ليبيا لإطلاق عملية تحديد اختصاصات اللجنة. وسوف يُنشأ صندوق الاعمار والتنمية بناء على وثيقة تخطيط مشتركة لتكملة وتنسيق الانفاق الانمائي على المنشآت الحيوية.

وينبغي أيضاً اتخاذ خطوات فورية لتعزيز الحكم المحلي عن طريق: (1) متابعة العمل على عملية الانتخابات البلدية حتى تجرى الانتخابات البلدية المتبقية قبل منتصف عام 2020؛ (2) التفعيل الفوري

للقانون رقم 59، ولا سيما إنشاء المجلس الأعلى للحكم المحلي؛ (3) زيادة ميزانية الدعم المالي للبلديات لعام 2020 بقدر كبير.

ولدعم نجاح المسار السياسي والاقتصادي- المالي، يتعين على الدول المشاركة في مؤتمر برلين والمنظمات الإقليمية أن تعقد اجتماعات مع الجهات الليبية الأساسية التي تتواصل معها لدعم العملية ونتائجها، بما في ذلك تعزيز خطوط نجاح المسار الاقتصادي.

• المسار الأمني والعسكري

تضم السلة الأمنية سلسلة من الخطوات لتعزيز قبول الأطراف الليبية لدعوات التوصل الى هدنة بما يؤدي إلى وقف شامل ومستدام للأعمال العدائية في ليبيا واستقرار الوضع الأمني في جميع أنحاء البلاد وتسريح التشكيلات المسلحة وإعادة توحيد وبناء المؤسسات الأمنية القائمة وترسيخ مبدأ أن يكون الاستخدام المشروع للقوة حكرًا على الدولة. وسوف تكون خارطة الطريق الأمنية متسقة على نحو وثيق مع الجهود السياسية، وسيعتمد تقدمها على مراحل هامة طوال العملية.

تشمل الخطوة الأولى إنشاء لجنة 5 + 5 وهي لجنة عسكرية مشتركة من ضباط عسكريين و/أو ضباط شرطة نظاميين تحت رعاية الأمم المتحدة بالاعتماد على محادثات القاهرة والوثائق المتمخضة عنها. وتشكل اللجنة العسكرية المشتركة المظلة التي سيتم بموجبها إنشاء لجان فرعية يتركز عملها على: (أ) الهدنة/ وقف إطلاق النار؛ (ب) نزع السلاح والتسريح وإعادة ادماج المسلحين في المجتمع المدني؛ (ج) مكافحة الإرهاب؛ (د) الترتيبات الأمنية/ مراقبة الحدود.

وتشمل الخطوة الثانية توطيد الهدنة مع التسريح الفوري للمقاتلين غير الليبيين المتواجدين في مسرح القتال ومساعدتهم للعودة الى بلدانهم.

وتشمل الخطوة الثالثة الشروع في المفاوضات تحت مظلة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 للوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار مع كل ما تستتبعه هذه المحادثات بما في ذلك: اختصاصات آلية مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه (مشتركة بين الأمم المتحدة وليبيا)؛ وفصل القوات وتدابير بناء الثقة وإنشاء فرق عاملة مشتركة تتألف من ممثلين للطرفين ومدعومة من الأمم المتحدة. وتكون اللجنة العسكرية المشتركة مسؤولة عن تحديد الإطار الزمني للمفاوضات وتنفيذ الاتفاق في غضون فترة معقولة.

ستجري مجموعة العمل الفنية/ فريق العمل المعني بالتسريح ونزع السلاح وإعادة، وعند الاقتضاء، إدماج التشكيلات المسلحة إحصاءاً للتشكيلات المسلحة ("قوات الدعم") بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الدفاع/المناطق العسكرية والقيادة العامة لحكومة الوحدة الجديدة. ويحدد فريق العمل الأفراد والتشكيلات التي يمكن تأهيلها، أو يتطلب إصلاحها أو تفكيكها ونزع سلاحها. وينبغي تقديم الإرهابيين والمجرمين إلى العدالة.

ويتولى فريق العمل إجراء مسح لتحديد مواقع الأسلحة الثقيلة (بما في ذلك الأسلحة المستوردة حديثاً)، ووضع مجموعة من الضمانات والمحفزات لأمري التشكيلات المسلحة المثيرة للجدل وتطبيق برامج خاصة بتوفير العلاج الطبي للمقاتلين وإعطاء الأولوية لتسريح منتسبي التشكيلات المسلحة من الشباب. كما يتولى فريق العمل أيضاً وضع استراتيجية لإدماج وإعادة إدماج منتسبي التشكيلات المسلحة (بما في ذلك عملية تدقيق سجلاتهم والمعلومات المتوفرة عنهم).

وتشمل الخطوة الرابعة تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة بدءاً من طرابلس، وذلك من قبل وزارتي الداخلية والدفاع بحكومة الوحدة الجديدة. ويحدد فريق العمل احتياجاته من المساعدة الدولية وينسق عملية تقديمها، بدعم من البعثة.

• حظر التسليح:

تقع مسؤولية الامتثال لقرارات الأمم المتحدة الحالية ذات الصلة بنظام الجزاءات وحظر التسليح في المقام الأول على عاتق الدول الأعضاء.

إن تعزيز الامتثال لقرارات مجلس الأمن الحالية وفي وقته المناسب من شأنه أن يفضي إلى خفض عدد انتهاكات حظر توريد الأسلحة، وأن يكون بمثابة إجراء لبناء الثقة دعماً لوقف إطلاق النار فضلاً عن جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومن المتوقع أن يلتزم المشاركون في برلين بالامتثال للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على التسليح، فضلاً عن تعزيز التشريعات الوطنية ذات الصلة. كما يُتوقع منهم وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دعم فريق الخبراء في تنفيذ ولايته عن طريق تبادل المعلومات ذات الصلة. وأخذاً في الاعتبار تجديد ولاية فريق الخبراء في شباط/فبراير 2020، فإن المشاركين في برلين يؤيدون زيادة تواتر تقارير الخبراء المقدمة إلى لجنة الجزاءات.

تتولى مجموعة برلين تنسيق المساعدة الفنية فضلاً عن حث النظراء الليبيين على تشجيع تنفيذ الجزاءات.

كما تُستخدم صيغة برلين أيضاً لتنسيق المساعدة الفنية/ الموارد التي تمكّن من تعزيز قدرات مراقبة الحدود - سواء من خلال المؤسسات الوطنية القائمة أصلاً (الليبية/ أو في بلدان الجوار) أو الهيئات الإقليمية (مجموعة الخمسة، بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية) أو من خلال إنشاء بعثة تفتيش وتحقيق مستقلة تحت إشراف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتعزيز المراقبة، من الأساسي تنفيذ المراقبة البحرية والبرية والجوية بشكل متزامن.

• القانون الإنساني الدولي / القانون الدولي لحقوق الإنسان

من الأهمية بمكان تعزيز احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتهيئة بيئة مؤاتية للجهات الفاعلة في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي للوصول إلى من هم في حاجة إلى المساعدة.

ويشكل الاحتجاز التعسفي وغير القانوني شاغلاً رئيسياً في ليبيا. لذا يتعين على لجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر برلين اتخاذ خطوات ملموسة، بما في ذلك دعم المؤسسات القضائية والشرطة القضائية لمراجعة أوضاع النزلاء في السجون وتدقيق المعلومات المتوفرة عنهم وتعزيز الإجراءات القانونية الواجبة، ودعم تنفيذ قرارات السلطات الليبية لفرز نزلاء السجون الخاضعة إسمياً لسيطرة وزارة العدل/الشرطة القضائية وذلك للتعجيل بعملية إطلاق سراح النزلاء المحتجزين بشكل تعسفي أو غير قانوني وتوثيقها، ووضع خارطة طريق للسجون تتماشى مع المعايير الدولية. وعلى هذه اللجنة أيضاً أن تتخذ خطوات ملموسة، بما في ذلك دعم السلطات لوضع حد للاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين وإغلاق مراكز الاحتجاز تدريجياً، مع وضع بدائل للاحتجاز تمتثل لمعايير حقوق الإنسان.

ويعد توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عنصراً أساسياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعزيز المساءلة. ويمكن للدول الأعضاء أن تؤدي دوراً هاماً في تقديم المساعدة الفنية وبناء قدرات المجلس الوطني للحريات المدنية والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني لتوثيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ومن أجل محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات، ينبغي للجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر برلين أن تدعم إصلاح العدالة الجنائية بهدف ضمان امتثال نظام العدالة الجنائية الوطني في ليبيا للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

ويمكن لآليات العدالة الانتقالية الممتثلة للمعايير الدولية أن تؤدي دوراً هاماً في ضمان استدامة السلام والعدالة والمصالحة. وهنا يتعين على هذه اللجنة دعم إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة وإنشاء لجنة

معنية بالمفقودين تتولى البحث عن المفقودين وتحديدهم ووضع برنامج شامل للتدقيق وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على تنفيذ مسارات العدالة الانتقالية على نطاق المجتمع المحلي لصالح الليبيين، بما في ذلك عملية مصالحة تبدأ من القاعدة وتقديم المساعدة لإيجاد فرص مبتكرة للبحث عن الحقيقة والحوار بين الليبيين.

وكثيراً ما تؤدي وسائل الاعلام دوراً سلبياً في النزاع الليبي، ولا سيما في زيادة تأجيج الوضع وتقسيم المجتمعات المحلية. لذا سوف يتم تعزيز الآلية القائمة التي وضعتها البعثة لرصد خطاب الكراهية. ويتعين على الدول الأعضاء أن تساهم في هذا المسعى.